

خبر صحفي

ضمن أنشطة مشروع "منع واستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي في الضفة الغربية"، جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، تعقد جلسة نقاش حول "فعالية نظام التحويل الوطني"



التاريخ: 28 كانون أول 2021، نابلس، فلسطين

عقدت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية يوم الخميس الموافق 23 كانون أول 2021، في محافظة نابلس جلسة نقاش حول "فعالية نظام التحويل الوطني"، حيث يأتي اللقاء ضمن مشروع "منع واستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي في الضفة الغربية"، الذي تنفذه الجمعية بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان.

حضر اللقاء -الذي ناقش مدى فعالية نظام التحويل الوطني من حيث الممارسات الإيجابية والفجوات ممثلين عن المؤسسات المحلية والحكومية منها مديرية التنمية الاجتماعية، حضره النيابة العامة، الشرطة الفلسطينية، مديرية الصحة، مؤسسة الدفاع عن الأسرة، جمعية يالو، بالإضافة إلى فريق عمل جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية في مدينة نابلس ورام الله.

أعدت ميسرة اللقاء لمياء شلالادة، ورقة سياسات حول فعالية نظام التحويل الوطني وكان التركيز على الفجوات في النظام والتوصيات من أجل التعامل معها، والتي تم تطويرها بعد مراجعات أدبية ولقاءات مع نساء ناجيات من العنف ومع مؤسسات وعاملين في مجال حماية الأسرة.

بدورها أشارت مشرفة الأنشطة الإرشادية في برنامج مناهضة العنف ضد المرأة في الجمعية السيدة فتنة خليفة، إلى أهمية توطین نظام التحويل وأهمية توسيع الكادر البشري في قسم حماية الأسرة في التنمية الاجتماعية والصحة والشرطة، وأهمية توطین نماذج إدارة الحالة بما يتناسب والمؤسسات العاملة في تقديم الخدمات للنساء المعنفات والناجيات من العنف.



وفي نهاية اللقاء أكد المشاركون والمشاركات على مجموعة من الأمور أبرزها: ضرورة توسيع المعرفة حول نظام التحويل الوطني في صفوف مقدمي الخدمات في المحافظات المختلفة، أهمية مراجعة وتقييم نماذج تقييم درجة الخطورة المعتمدة لدى حماية الاسرة في جهاز الشرطة الفلسطيني، ووضع خطة متابعة للمنتفعات اللواتي أعيد دمجهن في أسرهن، بحيث تشرف على عملية المتابعة وزارة التنمية الاجتماعية بالتنسيق والتعاون مع القطاعات الشريكة.